الجمهورية التونسيـة
وزارة الشؤون المحلية و البيئة
بلدية المرسى
كتابة المجلس

المحضر الجملي لجلسة المجلس البلدي
في دورته العاديّة الثّالثة لسنة 2019
المنعقدة يوم الخميس 19 سبتمبر 2019

إنعقدت يوم الخميس **19** سبتمبر **2019** على الساعة الثّانية و النّصف بعد الزوال بقصر البلدية جلسة المجلس البلدي في دورته العاديّة الثّالثة لسنة **2019** برئاسة السيد **محمد سليم المحرزي** ، رئيس البلدية ، وبحضور السيدات والسادة أعضاء المجلس البلدي الآتي ذكرهم ، بعد توجيه إستدعاءات كتابية إليهم تطبيقا لما يقتضيه القانون الأساسي عدد **29** لسنة **2018** المؤرخ في **09** ماي **2018** المتعلّق بمجلة الجماعات المحليـــــة ، ووفقا للنصّ التّالي :

الموضوع : إستدعاء .

وبعــد ، أتشرف بإستدعائكم لحضور جلسة المجلس البلدي في دورته العاديّة الثّالثة لسنة **2019** ليوم الخميس **19** سبتمبر **2019** على الساعة الثانية و النّصف بعد الزوال (**14.30**) بقصر البلدية .

- السيدة نبيلة حمـــــزة المساعدة الأولى لرئيس البلدية ،
- السيد عياض الزهار مساعد رئيس البلدية ، رئيس لجنة رخص البناء ،
- السيدة ريم الحشيشة مستشارة ، رئيسة لجنة الشؤون الإدارية وإسداء الخدمات والتعاون اللاّمركـزي ، رئيسة دائرة المرسى المدينة ،
- السيّد محمد ضياف الدّريدي مستشار ، رئيس دائرة قمرت ،
- السيد محمد شراد مستشار، رئيس دائرة المرسى الرياض ،
- السيّد قيس النيقرو مستشار ، رئيس لجنة النظافة والصحة والبيئة ،
- السيد رؤوف الشنوفي مساعد رئيس البلدية ، رئيس لجنة الطفولة الشباب والرياضة ،
- السيد سليم الزلطني مستشار ، رئيس لجنة الشؤون الإجتماعيّة والشغل وفاقدي السند وحاملي الإعاقة ،

- السيدة منى المطهري مستشارة ، رئيسة لجنة الإعلام والتواصل والتقييم ،
- السيد المعز بوراوي مستشار ، رئيس لجنة الأشغال والتهيئة العمرانية ،
- السيدة روضة الزاوشي رزق الله مستشارة ، رئيسة لجنة الفنون والثقافة والتربية والتعليم ،
- الآنسة إيمان الفهري مستشارة ، رئيسة لجنة الديمقراطية التشاركية والحوكمة المفتوحة ،
- الآنسة منى خلاص مستشارة ،
- السيّد محمد التيجاني بوعزيز مستشار ،
- الآنسة راقية الغربي مستشارة ،
- السيد أيمن بن مسعود مستشار ،
- السيد أيوب بن الحاج مستشار ،
- السيدة هاجر مطير مستشارة ،
- السيدة فريال سميرة بوزيري مستشارة ،
- السيدة سهام عز الدّين مستشارة .

و تغيّب بعذر :

- الآنسة زهور قريرة مستشارة ، رئيسة دائرة البحر الأزرق ،
- السيدة عائشة المهيري مستشارة ، رئيسة لجنة شؤون المرأة و الأسرة ،
- السيد إلياس كشك مستشار ، رئيس لجنة الشؤون المالية و الإقتصاديّة و متابعة التصرّف،
- السيد فارس العيّاشي مستشار ، رئيس لجنة المساواة و تكافؤ الفرص بين الجنسين ،
- السيدة لطيفة التّاجوري مستشارة ،
- السيد خالد شيبوب مستشار ،
- السيد محمد الطيب المهيري مستشار ،
- السيد محمد نبيل صاحب الطّابع مستشار ،
- السيد أحمد ريزا مستشار .

كما **حضر** جلسة المجلس البلدي:

- السيد الكاتب العام للبلديّة ،
- السيّدة القابض البلدي ،
- أعوان الإدارة البلديّة ،
- المواطنون .

إنعقدت جلسة المجلس البلدي في دورته العاديّة الثّالثة لسنة **2019** التي إفتتحها السيد محمد سليم المحرزي ، رئيس البلدية ، مُـــــرحبّا بجميع الحاضرين مـــن أعضـــاء المجلس البلدي و القابض البلدي والإدارة البلديّة و المواطنين.

إثر ذلك ، تولّى السيد رئيس البلدية إستعراض المسائل المعروضة بجدول أعمال الجلسة – مذكّرا بأنّه تمّت إضافة مواضيع أخرى لجدول أعمال المكتب البلدي ليوم الإثنين **09** سبتمبر **2019** –داعيـا السيدات و السادة أعضاء المجلس البلدي للتّداول فيها :

I) لجنة الشؤون الماليّة و الإقتصاديّة و متابعة التصرّف :

1) تحويل إعتمادات مُرخّص فيها داخل العنوان الأول ،

2) تسوية وضعيّة الأكشاك بالملك العمومي البلدي .

II) لجنة الإعلام و التّواصل و التّقييم :

- **شروط إستعمال شعار البلديّة .**

III) لجنة الطّفولة و الشّباب و الرّياضة :

- **تركيز تمثال النحّات التّونسي العالمي الصّحبي الشّتيوي بالمرسى الشاطئ .**

IV) لجنة النّظافة و الصحّة و البيئة :

- **إحداث وكالة للخدمات البيئيّة بين البلديّات .**

V) لجنة الدّيمقراطية التّشاركية و الحوكمة المفتوحة :

1) تطبيق مقتضيات الأمر الحكومي عدد 401 لسنة 2019 المؤرّخ في 6 ماي 2019 المتعلّق بضبط شروط وإجراءات إعمال آليات الدّيمقراطية التّشاركية المنصوص عليـــها بالفصل 30 من مجلّة الجماعات المحليّة : مسك سجلّ مكوّنات المجتمع المدني وسجلّ آراء وتساؤلات المتساكنين ومكوّنات المجتمع المدني : الفصل 3 ،

2) مشروع إتّفاقية شراكة مع جمعيّة "البوصلة " لدعم السّلطة المحليّة و تعزيزها ،

3) إحداث منصّة رقميّة للدّيمقراطية التّشاركيّة .

VI) لجنة الشّؤون الإجتماعيّة و الشّغل و فاقدي السّند و حاملي الإعاقة :

- **إسناد البلديّة لرخص الرّبط بشبكتي الكهرباء و الماء الصّالح للشّراب للبنايات غير المتحصّلة على تراخيص بناء من قبل البلديّـة .**

VII) مختلفات :

1) تعديل معلوم كراء قاعة الأفراح بقصر السعادة و تغيير روزنامة مواعيد إبرام عقود الزواج ،

2) إحداث لجنة تسمية الأنهج .

1) تحويل إعتمادات مرخّص فيها داخل العنوان الأوّل :

إرتأت البلدية إجراء تحويل إعتمادات لتكملة صرف المنح الجمليّة للأعوان القارين وغير القارين وذلك تبعا للزيادات في الأجور في الوظيفة العمومية تطبيقا للأمر الحكومي عدد **209** لسنة **2019** المؤرخ في **5** مارس **2019** والزيادات في المساهمات المستوجبة بعنوان التقاعد تطبيقا للقانون عدد **37** لسنة **2019** المؤرخ في **30** أفريل **2019**، و المعروض على أنظار أعضاء المكتب البلدي الموافقة على تحويل هذه الإعتمادات داخل العنوان الأوّل طبقا للجدول التّالي :

الفصل/ الفقرة / ف .ف	بيان النفقة	المبالغ المرسّمة	الزيادة	النقص	الإعتمادات النهائية
01101 000/0002	تأجير الأعوان القارين المنح الخصوصية القارة	3.459.552.000	118.249.000	------	3.577.801.000
01101 0003 000	المنح المرتبطة بالوظيفة	110.720.000	7.967.000	------	118.687.000

01101 0013 000	المنح العائلية	43.150.000	2.938.000	------	46.088.000
01101 0014 000	المساهمات المحمولة على المشغل	1.081.350.000	6.425.000	------	1.087.775.000
01102 0002 000	الأعوان المتعاقدون والعاملون بالحصة	269.500.000	9.702.000	------	279.202.000
01102 0007 000	المساهمات المحمولة على المشغل	41.000.000	3.930.000	------	44.930.000
04401	نفقات غير موزعة	450.000.000		149.211.000	300.789.000
المجمـوع		5.455.272.000	149.211.000	149.211.000	5.455.272.000

رأي المكتب البلدي

بـعد التّداول ، وافق أعضاء المكتب البلدي الحاضرون على تحويل إعتمادات داخل العنوان الأوّل لتكملة صرف المنح الجمليّة للأعوان القارّين وغير القارّين ، وذلك تبعا للزيادات في الأجور في الوظيفة العمومية تطبيقا للأمر الحكومي عدد **209** لسنة **2019** المؤرخ في **5** مارس **2019** والزيادات في المساهمات المستوجبة بعنوان التقاعد تطبيقا للقانون عدد **37** لسنة **2019** المؤرخ في **30** أفريل **2019** طبقا للجدول التّالي :

الفصل/ الفقرة / ف .ف	بيان النفقة	المبالغ المرسّمة	الزيادة	النقص	الإعتمادات النهائية
01101 000/0002	تأجير الأعوان القارين المنح الخصوصية القارة	3.459.552.000	118.249.000	------	3.577.801.000
01101 0003 000	المنح المرتبطة بالوظيفة	110.720.000	7.967.000	------	118.687.000

01101 0013 000	المنح العائلية	43.150.000	2.938.000	------	46.088.000
01101 0014 000	المساهمات المحمولة على المشغل	1.081.350.000	6.425.000	------	1.087.775.000
01102 0002 000	الأعوان المتعاقدون والعاملون بالحصة	269.500.000	9.702.000	------	279.202.000
01102 0007 000	المساهمات المحمولة على المشغل	41.000.000	3.930.000	------	44.930.000
04401	نفقات غير موزعة	450.000.000		149.211.000	300.789.000
المجمـوع		5.455.272.000	149.211.000	149.211.000	5.455.272.000

قرار المجلس البلدي

بـعد التّداول ، صادق أعضاء المجلس البلدي الحاضرون على تحويل إعتمادات داخل العنوان الأوّل لتكملة صرف المنح الجمليّة للأعوان القارّين وغير القارّين ، وذلك تبعا للزيادات في الأجور في الوظيفة العمومية تطبيقا للأمر الحكومي عدد **209** لسنة **2019** المؤرخ في **5** مارس **2019** والزيادات في المساهمات المستوجبة بعنوان التقاعد تطبيقا للقانون عدد **37** لسنة **2019** المؤرخ في **30** أفريل **2019** طبقا للجدول التّالي :

الفصل/ الفقرة / ف .ف	بيان النفقة	المبالغ المرسّمة	الزيادة	النقص	الإعتمادات النهائية
01101 000/0002	تأجير الأعوان القارين المنح الخصوصية القارة	3.459.552.000	118.249.000	------	3.577.801.000
01101 0003 000	المنح المرتبطة بالوظيفة	110.720.000	7.967.000	------	118.687.000

01101 0013 000	المنح العائلية	43.150.000	2.938.000	------	46.088.000
01101 0014 000	المساهمات المحمولة على المشغل	1.081.350.000	6.425.000	------	1.087.775.000
01102 0002 000	الأعوان المتعاقدون والعاملون بالحصة	269.500.000	9.702.000	------	279.202.000
01102 0007 000	المساهمات المحمولة على المشغل	41.000.000	3.930.000	------	44.930.000
04401	نفقات غير موزعة	450.000.000		149.211.000	300.789.000
المجمـوع		5.455.272.000	149.211.000	149.211.000	5.455.272.000

2) تسوية وضعيّة الأكشاك بالملك العمومي البلدي :

تبـــعا لمداولة المجلس البـــلدي في دورتـــــه العاديّة الثّانية لسنة **2019** المنعقـــدة يـــوم **04** جويلية **2019** والمتعلقة بتسوية وضعيّة عدد **04** أكشاك بالملك العمومي البلدي تمّ تركيزها خلال سنة **2011** وما بعدها ، وحتى يتسنّى إسناد أصحابها تراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البلدي ، المعروض على أنظار أعضاء المكتب البلدي تحديد ما يلي :

- المساحة المرخّص في إستغلالها ،
- المعلوم الموظّف ،
- مدّة الإستغلال .

رأي المكتب البلدي

بعد التّداول و النّقاش ، قرّر أعضاء المكتب البلدي الحاضرون في خصوص تسوية وضعيّة عدد **04** أكشاك بالملك العمومي البلدي تمّ تركيزها خلال سنة **2011** وما بعدها ، وحتى يتسنّى إسناد أصحابها تراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البلدي الآتي :

- إلزام أصحاب هذه الأكشاك بـــ :
  - إستغلال المساحة المستغلّة حاليّا **دون غيرها،**
  - عدم عرض المنتوجات و البضائع خارج المساحة المرخّص فيها .
- صلوحيّة التّرخيص : **سنة قابلة للتجديد** مرتين يتمّ في آخرها تحيين الوضعيّة الإجتماعيّة.
- تولّي لجنة الشّؤون الماليّة و الإقتصاديّة و متابعة التصرّف ضبط المعلوم الذّي سيتمّ توظيفه مقابل تركيز هذه الأكشاك و عرضه على المجلس البلدي في دورة لاحقة .

مع عرض الموضوع على أنظار أعضاء المجلس البلدي في دورته العاديّة الثّالثة لسنة **2019** .

قرار المجلس البلدي

بعد التّداول و النّقاش ، قرّر أعضاء المجلس البلدي الحاضرون في خصوص تسوية وضعيّة عدد **04** أكشاك بالملك العمومي البلدي تمّ تركيزها خلال سنة **2011** وما بعدها ، وحتى يتسنّى إسناد أصحابها تراخيص الإشغال الوقتي للملك العمومي البلدي الآتي :

- إلزام أصحاب هذه الأكشاك بـــ :

– إعتماد مساحة **3** م / **3**م كحدّ **أقصى** للكشك ،

– عدم عرض المنتوجات و البضائع خارج المساحة المرخّص فيها ،

– عدم كراء الرّخصة .

- صلوحيّة التّرخيص : **سنة قابلة للتجديد** مرتين يتمّ في آخرها تحيين الوضعيّة الإجتماعيّة.
- تولّي لجنة الشّؤون الماليّة و الإقتصاديّة و متابعة التصرّف ضبط المعلوم الذّي سيتمّ توظيفه مقابل تركيز هذه الأكشاك و عرضه على المجلس البلدي في دورة لاحقة .

II) لجنة الإعلام و التّواصل و التّقييم :

➢ شروط إستعمال شعار البلديّة :

تولّت السيّدة **منى المطهري** ، مستشارة ، رئيسة لجنة الإعلام و التّواصل و التّقييم تقديم محتوى الوثائق الموزّعة على أعضاء المكتب البلدي و المتعلّقة بالإطار القانوني للإتّصال ، ثمّ أعلمت الجميع بأنّه تمّ إعداد دليل يُوضّح السّياسة المعتمدة في الإتّصال الخاصّ بمدينة المرسى بما فيها صور و آليّات و شروط إستعمال شعار البلديّة الذّي يُمثّل شعار المدينة عموما ، كما تمّ إعداد نموذج إتّفاقيّة – يقع إبرامها مع كلّ الجمعيّات و المنظّمات و الهياكل الرّاغبة في تنظيم تظاهرة أو غيرها من الأنشطة داخل المنطقة البلديّة بالتّعاون و الشّراكة مع البلديّة و التّي تتطلّب إستعمال شعار البلديّة في اللاّفتات و الدّعوات – تُبيّن في أحد فصولها شروط إستعمال الشّعار و مرفوقة بنموذج المطلب الواجب إيداعه في الغرض .

رأي المكتب البلدي

بعد النّقاش ، إستحسن أعضاء المكتب البلدي الحاضرون وضع سياسة إتّصالية خاصّة بمدينة المرسى و تنظيم عمليّة إستعمال شعار البلديّة .

مع عرض الموضوع على أنظار أعضاء المجلس البلدي في دورته العاديّة الثّالثة لسنة **2019** .

مداولات المجلس البلدي

تولّت السيّدة **منى المطهري** ، مستشارة ، رئيسة لجنة الإعلام و التّواصل و التّقييم تقديم محتوى الوثائق الموزّعة على أعضاء المكتب البلدي و المتعلّقة بالإطار القانوني للإتّصال ، ثمّ أعلمت الجميع بأنّه تمّ إعداد دليل يُوضّح السّياسة المعتمدة في الإتّصال الخاصّ بمدينة المرسى بما فيها صور و آليّات و شروط إستعمال شعار البلديّة الذّي يُمثّل شعار المدينة عموما ، كما تمّ إعداد نموذج إتّفاقيّة – يقع إبرامها مع كلّ الجمعيّات و المنظّمات و الهياكل الرّاغبة في تنظيم تظاهرة أو غيرها من الأنشطة داخل المنطقة البلديّة بالتّعاون و الشّراكة مع البلديّة و التّي تتطلّب إستعمال شعار البلديّة في اللاّفتات و الدّعوات – تُبيّن في أحد فصولها شروط إستعمال الشّعار و مرفوقة بنموذج المطلب الواجب إيداعه في الغرض ، و قد إستحسن أعضاء المجلس البلدي الحاضرون وضع سياسة إتّصالية خاصّة بمدينة المرسى و تنظيم عمليّة إستعمال شعار البلديّة .

III) لجنة الطّفولة و الشّباب و الرّياضة :

➢ تركيز تمثال النحّات التّونسي العالمي الصّحبي الشّتيوي بالمرسى الشّاطئ :

تولّى السيّد **رؤوف الشنّوفي** ، مساعد رئيس البلديّة ، رئيس لجنة الطّفولة و الشّباب و الرّياضة إعلام أعضاء المكتب البلدي الحاضرين بأنّ النحّات التّونسي العالمي الصّحبي الشّتيوي قام بإنجاز تمثال في شكل "جمل" (الوزن: **250 كغ** ، الطّول : **2,30م**) بالمغرب كهديّة لمدينة المرسى سيقع تركيزه بالمرسى الشّاطئ (أمام المركّب التّجاري " الزّفير") حال وصوله عبر الملاحة البحرية لمدّة ثلاثة أشهر ، علما و أنّ مكان التّركيز قابل للتّغيير.

قرار المجلس البلدي

في هذا الإطار ، أفاد السيّد **المعز بوراوي** ، مستشار ، رئيس لجنة الأشغال و التّهيئة العمرانيّة أنّه ليس له علم بمسألة التّمثال المهدى لمدينة المرسى و أنّ ضبط مكان تركيزه هو من مشمولات اللّجنة الرّاجعة له بالنّظر ، و عليه فإنّه سيتمّ عقد جلسة مع النحّات التّونسي العالمي الصّحبي الشّتيوي عند وصول التّمثال إلى تونس قصد النّظر في مكان تركيزه و تحديده .

IV) لجنة النّظافة و الصحّة و البيئة :

➢ إحداث وكالة للخدمات البيئيّة بين البلديّات :

تولّى السيّد **قيّس النّيقرو** ، مستشار ، رئيس لجنة النّظافة و الصحّة و البيئة إعلام أعضاء المجلس البلدي الحاضرين بأنّه تطبيقا لمقتضيات الفصول **281** و ما بعدها من مجلّة الجماعات المحليّة الواردة ضمن القسم التّاسع تحت عنوان " **في التّعاون بين البلديّات** " فإنّ بلديّات المرسى ، سيدي بوسعيد و قرطاج بصدد دراسة مشروع إحداث وكالة للتصرّف في الخدمات البيئيّة بالتّعاون مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ، علما و أنّ هذه الوكالة يمكنها توسيع مجالات تدخّلها بحيث تشمل الخدمات الحضريّة المشتركة عموما **على غرار** التّنوير العمومي ، المثال المروري ... ،

و المعروض على أنظار أعضاء المجلس البلدي الموافقة المبدئيّة لإنجاز هذا المشروع .

قرار المجلس البلدي

بعد التّداول و النّقاش ، وافق أعضاء المجلس البلدي الحاضرون مبدئيّا على مشروع إحداث وكالة للتصرّف في الخدمات البيئيّة بين بلديّات المرسى ، سيدي بوسعيد و قرطاج بالتّعاون مع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي ، و تكليف السيّد **قيّس النّيقرو** ، مستشار ، رئيس لجنة النّظافة و الصحّة و البيئة بمواصلة العمل على الملفّ و تقديم الوثائق القانونيّة اللاّزمة قبل مُوفّى شهر أكتوبر **2019** .

V) لجنة الدّيمقراطية التّشاركية و الحوكمة المفتوحة :

1) تطبيق مقتضيات الأمر الحكومي عدد 401 لسنة 2019 المؤرّخ في 6 ماي 2019 المتعلّق بضبط شروط وإجراءات إعمال آليّات الدّيمقراطية التشاركيّة المنصوص عليها بالفصل 30 من مجلّة الجماعات المحليّة : مسك سجلّ مكوّنات المجتمع المدني وسجلّ آراء وتساؤلات المتساكنين ومكوّنات المجتمع المدني : الفصل 3 :

تولّى السيّد الكاتب العام بيان أنّه تطبيقا للفصل **3** من الأمر الحكومي عدد **401** لسنة **2019** المؤرّخ في **6** ماي **2019** المتعلّق بضبط شروط وإجراءات إعمال آليّات الدّيمقراطية التشاركيّة المنصوص عليها بالفصل **30** من مجلّة الجماعات المحليّة الذّي ينصّ على أنّه :" تُحدث الجماعة المحلية مكتبا لمسك سجلّ مكوّنات المجتمع المدني وسجلّ آراء وتساؤلات المتساكنين ومكوّنات المجتمع المدني والإجابات عنها وتضع إشارة واضحة لمكان تواجده مع ذكر عنوانه بالمراسلات والدّعوات التي تُوجّهها لمتساكنيها ومكوّنات المجتمع المدني المسجّلة لديها ." ، سيتمّ إحداث مكتب لمسك سجلّ مكوّنات المجتمع المدني

وسجـــلّ آراء وتســـــــاؤلات المتساكنين ومكوّنات المجتمـع المدنـي والإجابات عنها بقصر السّعـــادة و سيتمّ إعداد قرار بلدي حول تعيين رئيس المكتب ومـن ينوبـــه و نشـره للعموم بجميع الوسائل المتاحة ، مع نشر إعلام للجمعيّات و مكوّنات المجتمع المدني قصـد مطالبتها بتقديـم ملفّ حول النّظام الأساسـي الخـــاصّ بها و نسخة من الرّائد الرّسمي المتضمّن نشر تكويـن الجمعيّة و من ثمّ مسك المكتب لقاعـدة بيانات حول مختلف الجمعيّات و مكوّنات المجتمع المدني .

2) مشروع إتّفاقية شراكة مع جمعيّة "البوصلة " لدعم السّلطة المحلية و تعزيزها :

المعروض على أنظار أعضاء المجلس البلدي الموافقة على إبرام إتّفاقيّة شراكة مع جمعيّة " البوصلة " وفقا للمشروع المصاحب و المتمثّل موضوعها في :

*جعل المسار التّقريري أكثر شفافيّة ،

*مساندة أعضاء المجلس البلدي في مهامهم خلال المدّة النّيابية ،

*تحسين نشر المعلومات و المعطيات و البيانات المتّصلة بالقرارات البلديّة لفائدة مواطني و متساكني المنطقة البلديّة ،

*دعم السّلطة المحليّة و الإدارة الحرّة للبلدية كما تمّ ضبطه ضمن دستور **2014** و مجلّة الجماعات المحليّة ، إضافة للإطار القانوني للنّفاذ إلى المعلومة و الدّيمقراطية التّشاركية و دور المجتمع المدني .

قرار المجلس البلدي

بـعد التّداول و النّقاش ، وافق أعضاء المجلس البلدي الحاضرون على إبرام إتّفاقيّة شراكة مع جمعيّـة " البوصلة " وفقا للمشروع المصاحب و المتمثّل موضوعها في :

*جعل المسار التّقريري أكثر شفافيّة ،

*مساندة أعضاء المجلس البلدي في مهامهم خلال المدّة النّيابيّة ،

*تحسين نشر المعلومات و المعطيات و البيانات المتّصلة بالقرارات البلديّة لفائدة مواطني و متساكني المنطقة البلديّة ،

*دعم السّلطة المحليّة و الإدارة الحرّة للبلدية كما تمّ ضبطه ضمن دستور **2014** و مجلّة الجماعات المحليّـة ، إضافة للإطار القانوني للنّفاذ إلى المعلومة و الدّيمقراطية التّشاركية و دور المجتمع المدني .

3) إحداث منصّة رقميّة للدّيمقراطية التّشاركيّة :

تمّ إعلام أعضاء المجلس البلدي الحاضرون أنّه سيتمّ إحداث منصّة رقميّة للدّيمقراطية التّشاركية لغاية تفعيـــــل مشاركة مواطني المنطقة البلديّة و دعمها و إثراء المقترحات الصّادرة عنهم وكذلك المشاريـع البلديّة ، هذا و تعرض هذه المنصّة خريطة كأداة لتصوّر المقترحات و تمكّن من تبادل الآراء حول المشاريع و المقترحات المتعلّقة بعدد معيّن من المواضيع على غرار شبكة التّنوير العمومي ، المناطق الخضراء و غيرها و تمكّن أيضا من إيداع مختلف شكاوى المواطنين ، علما و أنّه يمكن إستعمال هـــــذه المنصّة الرّقمية الخريطيّة من طرف مواطني المنطقة البلديّة بكامل الحريّة و الشفافيّة لتقديم إقتراحاتهم و بـسط حاجيّاتهـم مهما كانت أصنافها .

VI) لجنة الشّؤون الإجتماعيّة و الشّغل و فاقدي السّند و حاملي الإعاقة :

➢ إسناد البلديّة لرخص الرّبط بشبكتي الكهرباء و الماء الصّالح للشّراب للبنايات غير المتحصّلة على تراخيص بناء من قبل البلديّة :

المعروض على أنظار أعضاء المجلس البلدي إبداء الرّأي في خصوص تولّي البلديّة إسناد رخص الرّبط بشبكتي الكهرباء و الماء الصّالح للشّراب للبنايات غير المتحصّلة على تراخيص بناء في الغرض .

قرار المجلس البلدي

بـــعد التّداول و النّقاش ، قرّر أعضاء المجلس البلدي الحاضرون بالأغلبيّة إبقاء العمل بمقتضيات منشور السيّد وزير الدّاخليّة المتعلّق بتولّي السيّد الوالي إسناد تراخيص الرّبط بشبكتي الكهربـــاء و الماء الصّالح للشّراب للبنايات غير المتحصّلة على تراخيص بناء في الغرض عن طريق اللّجان المحليّة تحت إشراف السيّد معتمد المكان إلى حين المصادقة النّهائية على مثـــال التّهيئة العمرانيّة لمدينـــة المرسى و دخوله حيّز التّنفيذ ، هذا ، وتمثّل رأي السيّد **سليم الزلطني** ، رئيس لجنة الشؤون الإجتماعيّة والشغل وفاقدي السنـد وحاملي الإعاقة في تولّي البلديّة إسناد رخص الرّبط بشبكتي الكهرباء و الماء الصّالح للشّراب للبنايات غير المتحصّلة على تراخيص بناء من قبل البلديّة بمفردها **أو** التخلّي نهائيّا عن هذه المهمّة لفائدة السيّد والي تونس تطبيقا لمقتضيات منشور السيّد وزير الدّاخليّة الآنف ذكره .

VII) مختلفات :

1) تعديل معلوم كراء قاعة الأفراح بقصر السعادة و تغيير روزنامة مواعيد إبرام عقود الزواج :

في مقابل تحسين الخدمات المتعلّقة بقاعة الأفراح بقصر السّعادة ، المعروض على أنظار أعضاء المكتب البلدي إبداء الرّأي في خصوص الزّيادة في تعريفة كراء القاعة و إعتماد تعريفة مُوحّدة كامل أيّام السّنة : **1500 د** .

رأي المكتب البلدي

بعد التّداول و النّقاش ، وافق أعضاء المكتب البلدي الحاضرون على المقترح المتعلّق بالزّيادة في تعريفة كراء القاعة و إعتماد تعريفة مُوحّدة كامل أيّام السّنة : **1500 د** .

مع عرض الموضوع على أنظار أعضاء المجلس البلدي في دورته العاديّة الثّالثة لسنة **2019** .

قرار المجلس البلدي

بعد التّداول و النّقاش ، قرّر أعضاء المجلس البلدي الحاضرون إرجاء النّظر في المقترح المتعلّق بالزّيادة في تعريفة كراء القاعة و إعتماد تعريفة مُوحّدة كامل أيّام السّنة : **1500 د** ، إلى حين عقد لجنة الشّؤون الماليّة و الإقتصاديّة و متابعة التصرّف لجلسة يتمّ خلالها دراسة مسألتي تحسين الخدمات المتعلّقة بقاعة الأفراح بقصر السّعادة و مراجعة التّوقيت الصّيفي و الشّتوي و التّعريفات و عرض مقترح في الغرض على أنظار أعضاء المجلس البلدي خلال دورته اللاّحقة .

2) إحداث لجنة تسمية الأنهج :

نظرا لتذمّر متساكني المنطقة البلديّة من عدم وجود تسميات للأنهج التّي يقطنون بها و ما ينجرّ عن ذلك من صعوبات في ورود الرّسائل و الطّرود البريديّة الموجّهة إليهم ، المعروض على أنظار أعضاء المجلس البلدي تطبيقا للفقرة الثّانية من الفصل **210** من مجلّة الجماعات المحليّة الموافقة على تكوين لجنة غير قارّة يُعهد إليها تسمية مختلف الأنهج غير المسمّاة بكامل المنطقة البلديّة .

قرار المجلس البلدي

بــعد التّداول و النّقاش ، قرّر أعضاء المجلس البلدي الحاضرون إحداث لجنة غير قارّة تُسمّى " لجنة تسمية الأنهج " يُعهد إليها تسمية مختلف الأنهج غير المسمّاة بكامل المنطقة البلديّة و تتركّب من الأعضاء الآتي ذكرهم :

- السيد محمد سليم المحرزي ، رئيس البلديّة : رئيس ،
- السيدة نبيلة حمزة ، المساعدة الأولى لرئيس البلديّة : عضوة ،
- السد عياض الزهّار ، مساعد رئيس البلديّة ، رئيس لجنة رخص البناء : عضو ،
- السيّد المعز بوراوي ، مستشار ، رئيس لجنة الأشغال و التّهيئة العمرانيّة : عضو ،
- السيّد سليم الزلطني ، رئيس لجنة الشؤون الإجتماعيّة والشغل وفاقدي السنـــد وحاملي الإعاقة : عضو ،
- السيّدة روضة الزّاوشي رزق الله ، مستشارة ، رئيسة لجنة الفنون و الثّقافة و التّربية و التّعليم : عضوة ،
- السيدة ريم الحشيشة ، مستشارة ، رئيسة دائرة المرسى المدينة ، رئيسة لجنة الشّؤون الإداريّة و إسداء الخدمات و التّعاون اللاّمركزي : عضوة ،
- الآنسة زهور قريرة ، مستشارة ، رئيسة دائرة البحر الأزرق : عضوة ،
- السيّد محمد شراد ، مستشار ، رئيس دائرة المرسى الرّياض : عضو ،
- السيّد محمد ضياف الدّريدي ، مستشار ، رئيس دائرة قمرت : عضو ،
- السيّد أيمن بن مسعود ، مستشار : عضو ،
- السيّدة فريال سميرة بوزيري ، مستشارة : عضوة ،
- الآنسة راقية الغربي ، مستشارة : عضوة .

هذا ، و يتولّى كلّ رئيس دائرة بلديّة تقديم مختلف المقترحات المتعلّقة بتسمية الأنهج الرّاجعة له بالنّظر و تقديمها للّجنة قصد الدّراسة و التّداول في شأنها و أخذ القرار المناسب في الغرض .

على هامش جلسة المجلس البلدي ، تولّى أعضاء المجلس البلدي تقديم الملاحظات و الإقتراحات التّالية :

- ✓ عقد جلسة إستثنائيّة حول النّقطة المتعلّقة بمشروع ميزانيّة البلديّة لسنة **2020** دون غيرها قبل عرضه على أنظار المجلس البلدي في **01** ديسمبر **2019** للتّداول و المصادقة كما تقتضيه روزنامة إعداد ميزانيّة البلديّة لسنة **2020** المصاحبة لمنشور السيّد وزير الشّؤون المحليّة و البيئة عدد **03** المؤرّخ في **21** فيفري **2019** حول إعداد ميزانيّات البلديّات لسنة **2020** ،
- ✓ توظيف معلوم مقابل طرح الشّاحنات و مختلف وسائل النّقل للفواضل الصّلبة و غيرها بالمستودع البلدي و تكليف السيّد **قيّس النّيقرو** ، مستشار ، رئيس لجنة النّظافة و الصحّة و البيئة بتفعيل هذا القرار ،
- ✓ تولّي الجمعيّة السّويديّة للسّلطات المحليّة و الجهات(**SKL**) إجراء تدقيق عام (جميع إدارات و مصالح البلديّة) لبلديّة المرسى التّي تُعدّ **أوّل** بلديّة تونسيّة يتمّ إجراء مثل هذه العمليّة لها من طرف الجمعيّة و سيتمّ بداية شهر أكتوبر المقبل عرض محتوى المشروع على أنظار الإدارة البلديّة و المجلس البلدي ،
- ✓ قرب قبول البلديّة لهبة من فرنسا متمثّلة في عدد **02** حافلات ستتمّ برمجة تخصيصهما حال وصولهما ،
- ✓ دعوة أعضاء المجلس البلدي الحاضرون لحضور فعاليّات إمضاء إتّفاقيّة شراكة بين بلدية المرسى ووزارة الشّؤون الثّقافية حول ضبط الإطار العام للتّعاون و الشّراكة بين الطّرفين قصد تنفيذ برامج عمل مشتركة في مجالات ثقافيّة ، و ذلك يوم الإثنين **23** سبتمبر **2019** على السّاعة العاشرة صباحا بقصر السّعادة .

و رُفعت الجلسة على السّاعة الخامسة و النّصف بعد الزوال ، بعد تحديد السيد **محمد سليم المحرزي** ، رئيس البلدية شكره لجميع الحاضرين.

الكاتب العام

محمد الصكوحي

رئيس البلديّة

محمد سليم المحرزي

CADRE LEGAL DE LA COMMUNICATION

(extrait d'une consultation menée par moi-même pour le compte de IFEDA sur le rôle de la société civile dans le renforcement du pouvoir local)

I- Le cadre légal de la communication institutionnelle

La décentralisation, l'installation du pouvoir local et la démocratie participative impliquent

- ✓ Le respect du cadre légal de l'accès à l'information,
- ✓ La mise en place des modalités d'information et de communication des citoyens et de la société civile,
- ✓ Une obligation pour les collectivités locales de tout mettre en œuvre pour assurer la communication proactive, et à la demande des citoyens.

- **La Constitution du 26 janvier 2014** garantit par :
  - ➢ L'article 31 : les libertés d'information et de publication
  - ➢ L'article 15 : oblige l'Administration aux règles de transparence, d'intégrité, d'efficience et de redevabilité.
- **La loi organique n° 2016-22 du 24 mars 2016**, relative au droit d'accès à l'information définit les règles du droit à l'information et les modalités d'accès aux documents et découle également du devoir de transparence, de lutte contre la corruption et de mise en œuvre de bonnes pratiques.
  - ➢ Il réorganise en quelque sorte le système d'information et de communication administrative en introduisant d'autres règles, d'autres interlocuteurs de l'administration qui sont les conseillers municipaux nouvellement élu-es et la société civile et les citoyens et les NTIC.
  - ➢ Prend en compte la démocratie participative dans l'élaboration des politiques publiques (art1)
- **Le Code des collectivités locales** inscrit les obligations d'information et de communication des communes, dans le chapitre V consacré à « la démocratie participative et l'Open Gov » mais aussi pour d'autres dispositions :

- ✓ Par la création d'une **commission municipale** en charge de la communication, des médias et de l'évaluation (art. 210) présidée par un-e élu-e, dont la mission du mandat sera de mettre en œuvre la **communication proactive et institutionnelle** de la collectivité, notamment les ordres du jour des conseils, les décisions votées à disposition des citoyens, les comptes rendus de conseils et commissions,
- ✓ Par la création d'un **site internet** de la commune qui est **le seul cadre légal de la communication et de la réception des réclamations et doléances des citoyens**,
- ✓ La communication de la collectivité locale et l'obligation d'information aux citoyens sont mentionnées dans le Code à travers tous les articles sur l'affichage des **arrêtés réglementaires** des collectivités locales au siège de la collectivité et portés sur son site électronique (art.28),

- ✓ Des décisions des conseils, des comptes rendus d'activités des commissions (art212),

NE PAS PUBLIER NON OFFICIEL

- ✓ L'obligation de tenir **un registre** des associations (art30) [1]
- ✓ La tenue d'un **registre des doléances** citoyennes avec la consignation des réponses apportées et qui peut être tenu en version numérique via le site internet de la ville (art30), et communiquées par résumé à l'ouverture des séances des conseils municipaux,
- ✓ La communication relative à la mise en œuvre d'un **référendum local** (art31 à 33) qui oblige à communication tout au long du processus,
- ✓ La tenue des **réunions publiques** par l'art.35 qui liste les propositions qui seront soumises au conseil après concertation avec les habitants (art.35),
- ✓ La communication faisant suite à la **concertation avec les citoyens** sur le plan local d'aménagement (art.105 et art.119),
- ✓ **La transparence sur la gestion du service public** municipal oblige les collectivités locales à « *Publier tous les documents relatifs au fonctionnement des services publics conformément à la législation en vigueur. Les collectivités locales établissent des rapports périodiques sur la gestion des services publics et les publient sur leur site électronique ». » (Art.76)*
- ✓ Les obligations de **communication financière** :
- ❖ Sur le budget municipal : l'art.171 précise la liste des documents budgétaires pouvant faire l'objet de publicité et l'art.176 mentionne l'obligation de publication sur le site de la commune et les modalités d'archivage,
- ❖ Sur les *« les redevances, taxes, droits et participation aux dépenses de travaux d'urbanisme dont les communes sont habilitées à en fixer les montants ou les tarifs sont arrêtés par des délibérations publiées au journal officiel des collectivités locales et portées à la connaissance des habitants par tout moyen de publicité possible » (art. 140),*
- ❖ Sur le financement public aux associations, (art.171),
- ✓ De manière générale « *Sont insérés au portail réservé aux collectivités locales, les arrêtés, annonces, communiqués, avis consultatifs prévus par la présente loi »* (art.36).

II- Le droit d'accès à l'information

- Dans le **Code des collectivités**, les obligations de communication décrites plus haut doivent permettre un accès plus facile de l'information aux citoyens et l'art.34 précise le type de documents et procédures autorisés.[2]
- Quant à **l'art.76**, il précise encore le droit d'accès à l'information « *Les collectivités locales garantissent l'accès à l'information et s'engagent à publier tous les documents relatifs au fonctionnement des services publics conformément à la législation en vigueur ».*

NE PAS PUBLIER NON OFFICIEL

[1] Article 30 : La collectivité locale tient un registre dans lequel sont inscrites, à leur demande, les composantes de la société civile désirant être impliquées dans la gestion de l'intérêt local. (CCLs)

[2] La collectivité locale s'oblige à garantir la transparence de gestion des affaires locales et de son fonctionnement. Elle prend toutes les mesures et moyens permettant d'accéder aux informations portant notamment sur : les projets des arrêtés réglementaires de la collectivité locale, la gestion financière, la gestion du patrimoine, les contrats conclus par la collectivité locale, les travaux et investissements que la collectivité locale compte réaliser.

III- La situation actuelle dans les municipalités

- ✓ Le cadre légal décrit plus haut oblige à **une réorganisation ou à une redistribution des tâches dans le système d'information administrative** d'une part (qui incombe aux services généraux des collectivités) et à la communication institutionnelle qui incombe à cette nouvelle commission municipale « communication, médias, évaluation ».
- ✓ La nécessité de constitution d'un **service dédié à la communication** avec des agents ou cadres spécialisés dans les métiers de la communication, du média et NTIC,
- ✓ Un **budget conséquent.**

Il ressort de l'analyse des questionnaires que la communication des municipalités est encore embryonnaire, elle procède à l'information des citoyens mais n'a pas développé encore une communication plus élaborée ce qui est dû à l'investiture récente.

- ✓ Communication se fait largement encore via les pages FB donc **non légale mais pourtant généralisée,**
- ✓ Communication peu organisée via les sites des communes et il ne reflète encore que la relation de l'administration aux citoyens, la place des élus n'est pas encore mise en avant,
- ✓ D'autres moyens classiques de communication sont utilisés : les banderoles, et le Sms qui supposent existence d'annuaires de contacts dans certaines municipalités.
- ✓ L'obligation de tenue des différents registres va obliger à la tenue de fichiers organisées et numériques, de la société civile, des opérateurs économiques, et de tous supports permettant l'évaluation.
- ✓ L'évaluation devient une obligation de redevabilité et de transparence du travail des élus et doit être organisée par le service dédié selon modalités et modes opératoires ;
- ✓ Les outils de NTIC mis à la disposition aujourd'hui des collectivités locales et des citoyens doivent développer cette participation idéalisée à la conception de politiques publiques avec les citoyens.

NE PAS PUBLIER NON OFFICIEL

PROPOSITION POUR LA POLITIQUE DE L'IDENTITE VISUELLE DE LA COMMUNE DE LA MARSA

L'identité visuelle corporative de la Commune de La Marsa est constituée de différentes composantes graphiques.
L'utilisation de ces éléments représente **sa signature officielle**. Ils permettent une identification immédiate de la Municipalité et de ses représentants, et ils jouent un rôle important dans l'image véhiculée auprès des citoyens.
Une bonne gestion des normes graphiques, et notamment le respect de conditions d'utilisation des logos, assure une image cohérente, améliore la perception et renforce la crédibilité de la Municipalité de La Marsa.
Depuis leurs adoptions successives, les composantes graphiques de l'identité visuelle corporative de la commune n'avaient pas fait l'objet d'une procédure officielle pour encadrer leur utilisation et des utilisations non autorisées du logo ont pu être observées.
L'objectif de la politique d'utilisation des logos est d'assurer une cohérence graphique et uniformiser les applications et les représentations graphiques de l'identité visuelle corporative de la Ville de La Marsa. Par conséquent, elle simplifiera la gestion des productions visuelles tant pour les services municipaux que pour les acteurs externes.

- La constance dans la répétition et l'exactitude de la reproduction est essentielle au maintien et au renforcement de l'image de marque de la Municipalité.
- Toutes les composantes du système d'identité visuelle devront donc être respectées dans leur intégralité. Ceci désigne les lettres, cartes professionnels, signatures courriel, affiches, bannières, dépliants, brochures, appels d'offres, avis publics, cartons d'invitation, pochettes corporatives, présentations powerpoint, vêtements, véhicules, etc.

1. Objectifs

Les objectifs de la présente politique sont :
- encadrer l'utilisation et les représentations graphiques de l'identité visuelle de la Municipalité de la Marsa ;
- maintenir l'intégrité graphique des logos dans le temps ;
- établir une procédure d'autorisation pour l'utilisation des logos de la Municipalité par les services internes et les acteurs externes dans le cadre du fonctionnement quotidien pour les

services, et dans le cadre des relations extérieures de la Municipalité (conventions de projets ou partenariats évènementiels).

2. Règles générales

- Le logo utilisé par la Municipalité de La Marsa, par ses services ou ses partenaires, demeurent protégé par la législation applicable dans ce domaine auprès de l'INNORPI, quel que soit le média ou le support utilisé.
- L'utilisation du logo par les partenaires externes à la Municipalité requiert une autorisation écrite de la Municipalité de La Marsa et ce, avant l'annonce de l'événement et apposition du logo sur tous les supports,
- Les documents sur lesquels apparaissent les logos doivent avoir été approuvés sur épreuve avant impression pour les versions papier et avant diffusion pour les versions numériques.

3. Gestionnaires autorisés

- La commission « Communication, médias, évaluation » de la Commune de la Marsa est désignée gestionnaire de la présente politique après approbation du Conseil Municipal. Elle approuve et autorise les applications qui en découlent en ce qui concerne l'utilisation du logo de la Commune de La Marsa pour les besoins de la communication interne comme pour la communication externe.
- Le Secrétariat général de la commune peut le cas échéant délivrer l'autorisation de l'utilisation du logo de la commune.

4. Procédure d'utilisation des logos

- Un formulaire de demande d'autorisation pour l'utilisation du logo de la Commune de La Marsa sera disponible :

-en ligne sur le site internet de la ville www.communemarsa.tn
-sur demande par courriel au contact@communemarsa.tn
-en retrait au bureau d'ordre de la commune.

❖ UNE DEMANDE DOIT ÊTRE FORMULEE POUR CHAQUE UTILISATION.

- La communication « Communication, médias, évaluation » de la Municipalité de la Marsa approuve la demande déposée.
- Les épreuves des documents sur lesquels figurent le logo de la commune doivent être transmis à la Commission Communication de la Commune quelques soient les supports utilisés et dans les modalités précisées dans les règles générales plus haut.
- Les conventions de partenariat signées entre la commune de La Marsa et les organisations de la société civile et / ou avec les partenaires institutionnels doivent obligatoirement mentionner dans une partie spécifique, les conditions de la communication conjointe et les modalités d'utilisation conjointe des identités visuelles de chacune des parties pendant le déroulement du projet, objet de ladite convention.

5. Consignes d'utilisation des logos

- Le logo doit toujours être utilisé dans son intégralité. Il peut être réduit ou agrandi mais doit toujours conserver ses proportions initiales. **Il ne peut être réduit jusqu'à rendre illisible l'identité visuelle de la Commune de La Marsa.**
- La position des éléments du logo les uns par rapport aux autres doit être respectée. Le logo ne doit jamais être redessiné, ni être déformé ni y intégrer d'autres éléments.
- Toute situation spécifique non prévue par la présente politique ou sujette à interprétation, doit être soumise aux gestionnaires autorisés.

6. Restrictions

- Le logo de la Commune de La Marsa ne peut être associé à des messages dont le contenu serait à caractère politique, partisan, religieux, commercial, haineux, sexiste ou indécent.
- De plus, il est interdit de l'utiliser à des fins commerciales, de l'utiliser de telle façon qu'une confusion puisse être créée sur l'émetteur d'un message, ou de manière générale, d'en faire un usage déformé ou abusif.
- La Municipalité se réserve le droit de refuser l'utilisation de son logo et identité visuelle sur un message qu'elle juge inapproprié ou si elle juge une demande non recevable pour toute raison d'éthique ou d'image ou pour non-respect des règles d'utilisation édictées.

7. Logo officiel de la Municipalité de La Marsa

- L'identification visuelle de la Commune de La Marsa est composée de ses armoiries et de sa dénomination, mit en valeur de façon particulière avec :

- la dénomination ;
- un style typographique ;
- un symbole ;
- des couleurs distinctives.

Tous ces éléments concourent à donner à la Commune une image qui lui est propre.

- Le logo relève de la propriété exclusive de la Commune de La Marsa.
  - **Conformément aux dispositions de la Loi sur les marques de commerces, il est protégé à titre de marque officielle enregistrée auprès de L'INORPI.**

8. Descriptif

- Blason de forme « Ecu anglais » surmonté d'une couronne figurant « La Marsa » en langue arabe et bandeau plus petit en français
- Ecu partagé en deux parties (sens longueur)
- Champ à gauche couleur bleue
- Champ gauche couleur orange
- Figure principale : silhouette noire dromadaire
- Figures secondaires : arbre, jarre et bâtiment et représentation vague et poisson.

9. Couleurs officielles du logo

Taille minimum 25 mm (à préciser techniquement)

000000
D04123
01B4EE
67BF45
F5F700
FFFFFF

10. Disposition

- Logo apposé sans fond à gauche du support et droit sur la charte graphique pour la communication interne officielle en couleur
- Apposé a droite du blason « Commune de La Marsa »

10. Usage à proscrire

- Le changement de couleurs
- L'utilisation en Noir et blanc
- L'utilisation en dégradé de gris
- Les utilisations non conformes : omission d'un élément du logo
- Disposition autre avec ajout d'éléments, de cadre, de réserve...

11. Utilisation sur image

- Insérer dans une réserve blanche pour garantir de la lisibilité et visibilité de la Commune (contraste suffisant pour une lisibilité optimale).

12. Signature électronique

- Insertion du logo avec Commune de La Marsa et identification de l'émetteur autorisé (service, contact) et adresse du site de la commune Communemarsa.tn

13. Formulaire demande d'utilisation du logo de la Commune

ORGANISME	
REPRESENTANT **PERSONNE CONTACT**	
ADRESSE **MAIL**	**TEL**
DESCRIPTIF DU PROJET POUR LEQUEL EST DESTINEE LA DEMANDE	

Supports : **Banderole** **Visuels** **Support numérique** **Support papier**
ENGAGEMENT **1- Respecter les informations fournies** **2- Avoir pris connaissance de la politique d'identité visuelle de la Commune éditée par la Municipalité** **3- Respecter les exigences de la politique d'utilisation du logo** **4- A faire valider, sur épreuve, l'utilisation du logo auprès des gestionnaires autorisés avant impression pour une application sur des formats papier et avant diffusion pour une application sur des formats numériques ;** **5- à ne transmettre d'aucune façon que ce soit une copie du(des) logo(s) à quiconque (individu, organisme, entreprise, etc.)**
TRANSMISSION du formulaire complété **1- Communication de la commune : contact@communemarsa.tn** **2- Bureau d'ordre de la commune**
AUTORISATION **Une autorisation écrite vous sera transmise par courriel avec la version numérique du logo souhaité.**
COMMISSION COMMUNICATION DE LA COMMUNE DE LA MARSA **DATE DE LA DEMANDE** **DATE DE LA REPONSE** o **DEMANDE AUTORISEE** **DEMANDE REFUSEE**
REMARQUES

CONVENTION CADRE DE PARTENARIAT

POUR L'APPUI AU RENFORCEMENT DU POUVOIR LOCAL

Entre les soussignés

La Municipalité de La Marsa représentée par le Président du Conseil municipal

Et l'association Al Bawsala représentée par le président M. Selim KHARRAT,

IL EST PREALABLEMENT EXPOSE CE QUI SUIT :

La Constitution de 2014 a instauré dans son chapitre VII le principe de la décentralisation et l'instauration du pouvoir local à travers l'élection au suffrage universel direct des conseils municipaux.

Le Code des Collectivités locales, promulgué, en mai 2018 définit le cadre de la mise en œuvre du pouvoir local et de la libre administration des communes.

Les conseils municipaux élus le 6 mai 2018 fonctionnent dans un cadre légal encore non achevé, le transfert des ressources humaines et financières n'étant pas encore complètement accompli. Par ailleurs de nombreux décrets d'application du Code des Collectivités restent en suspens et de nombreuses compétences des collectivités ne sont pas encore clairement définies.

Dans ce processus encore en cours de stabilisation, et dans un contexte de difficultés rencontrées par les collectivités locales et les élus, la société civile joue un rôle important d'appui et de facilitation pour assister les conseillers municipaux, l'administration dans leurs relations conjointes mais aussi pour améliorer l'accès à l'information des citoyens et des habitants.

Dans le cadre de ce partenariat, Al Bawsala et la Municipalité de La Marsa, s'engagent à collaborer sur des axes de travail concrets pour les objectifs précités :

1. *Axe 1 : L'amélioration de l'état de transparence de la municipalité de la Marsa et l'optimisation du processus d'accès à l'information au profil de ses habitant.es ;*
2. *Axe 2 : L'observation du processus décisionnel et le suivi & l'évaluation de la mise en œuvre des projets et des arrêts municipaux ;*
3. *Axe 3 : La coopération dans la réflexion et l'action pour soutenir le process de décentralisation, plus particulièrement, les questions en rapport avec l'autonomie administrative et financière des municipalités ;*

4. *Axe 4 : La création et la promotion des outils innovants dans le domaine de la participation citoyenne ;*

Pour servir ces objectifs,

IL EST ARRETE CE QUI SUIT :

ARTICLE 1 : Objet de la présente convention - cadre

La Municipalité de La Marsa et Al Bawsala engagent un partenariat de projets et d'objectifs à travers une convention cadre, pour :

- Observation critique du processus décisionnel en vue de le rendre plus transparent ;
- Conseiller les conseillers dans l'exercice de leur mandat, notamment la redevabilité vis-à-vis des citoyens ;
- Améliorer l'information aux citoyens et aux habitants de la ville de La Marsa, en ce qui concerne les décisions prises sur le territoire municipal ;
- Renforcer le pouvoir local et la libre administration des communes telles que définis par la Constitution de 2014 et le code des collectivités ainsi que le cadre légal de l'accès à l'information, la démocratie participative et le rôle de la société civile.

ARTICLE 2 : Conditions et modalités d'interventions

Conditions générales

- La Municipalité de La Marsa s'engage à accueillir l'association Al Bawsala dans les locaux et les services administratifs de la ville, à faciliter tous les contacts avec les conseillers municipaux et les services administratifs concernés, à soutenir et faciliter toutes les actions définies par les axes du projet, à soutenir l'accès à l'information de Al Bawsala afin de mener le projet à terme,
- Al Bawsala s'engage à appuyer tout au long du projet, le conseil municipal dans le suivi de ces décisions, l'administration dans son travail d'appui à la décision, et les conseillers dans le fonctionnement de leur mandat selon les axes définis et à apporter toute son expertise pour mettre en œuvre les actions définies,

- Les deux parties s'engagent à communiquer régulièrement entre elles, en organisant par tous les moyens nécessaires, l'information et le suivi du projet définis par la présente convention,
- Une feuille de route de travail sera élaborée conjointement juste après la signature de la convention pour chaque axe du projet avec les actions projetées et les résultats attendus. Des réunions régulières seront organisées pour le suivi du projet.
- Le président du Conseil municipal désignera les conseillers ou les commissions vis-à-vis de Al Bawsala pour le suivi et exécution de la présente convention cadre de partenariat.

Modalités d'interventions

- *Axe 1 : L'amélioration de l'état de transparence de la municipalité de la Marsa et l'optimisation du processus d'accès à l'information au profil de ses habitant.es ;*
  - En application de la feuille de route, un diagnostic préalable sera fait conjointement par les deux parties, pour suivre, et analyser le processus complet de gestion des réclamations des citoyens.
  - Un schéma clair et un process optimisé seront adoptés et communiqué au conseil municipal, à l'administration et aux citoyens sur la base des recommandations générales prise à l'issue de cette phase.
  - La démarche participative est adoptée avec la définition des parties prenantes et un planning de travail établi pour un suivi régulier.

- *Axe 2 : L'observation du processus décisionnel et le suivi & l'évaluation de la mise en œuvre des projets et des arrêts municipaux ;*
  - En application de la feuille de route, un diagnostic préalable sera fait conjointement par les deux parties, pour suivre, et analyser le processus de prise de décision du conseil municipal de La Marsa,
  - Le processus complet sera suivi et analysé et un schéma clair et processus optimisé sera communiqué à partir de la collecte de l'information (préparation d'un conseil), l'analyse et le suivi des ordres du jour, des arrêtés municipaux et l'impact sur la collectivité et les habitants,

- L'appui et le renforcement des capacités de l'administration, secrétariat du Conseil municipal, adjoints aux maires et conseillers municipaux en charge des commissions, seront organisés afin d'optimiser le cycle de la prise de décision dans le cadre légal défini par le Code des collectivités,
- L'appui et le renforcement des capacités pour la mise en œuvre du cadre légal des obligations de communication de la commune seront organisés.

- *Axe 3 : La coopération dans la réflexion et l'action pour soutenir le process de décentralisation, plus particulièrement, les questions en rapport avec l'autonomie administrative et financière des municipalités ;*

- *Axe 4 : La création et la promotion des outils innovants dans le domaine de la participation citoyenne ;*

Les actions de ces axes de travail feront l'objet de plaidoyers ou de planifications d'actions à entreprendre à l'issue des résultats attendus des axes 1 et 2,

ARTICLE 3 : Durée de la convention cadre

Cette convention-cadre est conclue pour une durée de 1 année ; elle prend effet le jour de la signature entre les parties, et s'éteindra de plein droit à la fin de la durée précitée.

ARTICLE 4 : Renouvellement

La convention-cadre pourra faire l'objet d'un renouvellement dans les conditions définies par les parties lors d'une réunion de bilan fixée à l'issue de l'année écoulée, permettant de faire le point sur le projet passé et les projets à venir.

Le renouvellement fera alors l'objet d'un avenant spécifique précisant uniquement ces modalités.

ARTICLE 5 : Résiliation

En cas d'inexécution de l'une des obligations prévues par ladite convention, chaque signataire a la possibilité de se retirer sans résiliation de cette convention après mise en demeure par lettre avec accusé de réception restée sans réponse pendant 15 jours.

En cas d'annulation, de report ou d'interdiction du projet par disposition légale, réglementaire ou décision de justice, les Parties se rapprocheront afin de convenir de la nouvelle affectation à donner aux sommes prévues à ladite convention.

Si les Parties n'arrivaient pas à trouver de nouvelle affectation, ladite convention sera résiliée de plein droit sans que cela puisse donner lieu à indemnité au profit de l'une ou l'autre des parties.

ARTICLE 6 : Litiges

En cas de litige s'élevant en relation avec l'exécution de la présente convention, les Parties s'obligent à une phase préliminaire de conciliation pendant une période d'un mois.

Au cas où aucune solution amiable ne pourrait intervenir au cours de la phase de conciliation précitée, les Parties conviennent de soumettre tout litige pouvant survenir à l'occasion de l'interprétation et/ou de l'exécution de la présente convention au Tribunal de Tunis auquel il est fait attribution de juridiction par les présentes.

Fait à La Marsa, le .....

En trois exemplaires originaux, dont un pour chacune des Parties

(Signature des représentants des parties)

Mémorandum pour la création de L'agence des services environnementaux MSBC

Vu l'article 140 de la constitution,

Vu le code des collectivités locales et notamment ses articles 14, **82** et 281 à 292,

Et en application de la législation en vigueur, les communes de La Marsa, Sidi Bousaïd et Carthage se sont concertées pour initier une mutualisation progressive de leurs moyens pour accomplir, au profit de leurs résidents respectifs, les prestations liées à l'environnement, à la qualité de la vie et du développement durable dans leur espace territorial,

Les présidents respectifs desdites communes signent, le mémorandum suivant :

Article 1 :

Les communes signataires s'engagent dans un processus de concertations, d'études et de négociations pour la mise en place d'une agence des services environnementaux à laquelle il lui sera progressivement attribué, par des accords et avenants ultérieurs, les missions liées à l'environnement, à la qualité de la vie et au développement durable dans la totalité de l'espace territorial desdites communes et dénommée « ***L'Agence des services environnementaux MSBC*** ».

Article 2 :

L'Agence à mettre en place est une entreprise publique au sens des articles 82, 103 et 283 §3 du code des collectivités locales.

Article 3 :

Les communes signataires informent leurs résidents respectifs du projet de mise en place de l'Agence conformément aux dispositions de l'article 29§3 du code des collectivités locales et autres procédés appropriés.

Article 4 :

Les communes signataires conviennent que le transfert des compétences en matière de prestation des services environnementaux à l'Agence se fera progressivement par des accords consécutifs à des études techniques et financières et soumis à l'approbation de leurs conseils élus après information et consultation de leurs résidents respectifs en application de l'article 29 §3 du code des collectivités locales.

Article 5 :

L'Agence sera en mesure de conclure des accords avec des tierces communes pour la réalisation de prestations rentrant dans son objet au titre de concessionnaire.

Article 6 :

Les communes signataires s'engagent à œuvrer en bonne foi et avec détermination pour la mise en place et au bon fonctionnement de l'Agence dans leurs intérêts respectifs et sollicitent l'appui du pouvoir central à cet effet conformément à l'article 109 dernier § du code des collectivités locales.

Article 7 :

L'admission de nouvelles communes au titre de membres de l'Agence est soumise à l'accord de tous les signataires du présent mémorandum.

Article 8 :

Les difficultés de mise en œuvre du présent mémorandum sont soumises à un « conciliateur » reconnu pour son impartialité et sa compétence désigné parmi les personnalités non résidentes de l'espace territorial des communes signataires du présent mémorandum.

Article 9 :

A titre transitoire et dans l'attente de mise en place de l'Agence, les parties signent une convention pour gérer en commun les déchets verts en application de l'article 283 §1 du code des collectivités locales.